# الحرية الشخصية وارتقاء الدولة[1]

لقد خبط الناس في فهم معنى الحرية فذهبوا الى انها تقتضي التمكن من اي عمل يدور في خلد طالبه. وهذا الزعم يرجع سببهُ الى مغالاة الحاكمين في التحكم بافراد الرعية وتطرف المستبدين في استعمال سلطتهم الشرعية لمحض منافعهم الشخصية متغاضين عن مصلحة غيرهم فحسنت تلك الردّة ونجم عن النفور في استبداد الحاكم غلوّ من جهة المحكوم في طلب الحرية فافضى بهِ النفور الى اخراج الحرية عن معناها الاصلي الطبيعي. وذهب جميع هؤلاء المغالين الى ان الحاكمية لا تجتمع مع الحرية فقالوا ان الحاكمية تقتضي وجود حاكم اعلى في كل دولة تطيعهُ افراد الرعية فيسن لهم القوانين ويأمرهم باتباعها ويقتص منهم اذا اخلوا بنص من نصوصها وان سلطة هذا الحاكم الاعلى سلطة لاحد لها من الوجهة الشرعية وان المحكوم لا يمكنهُ ان يقف في وجه الحاكم فيسوقهُ الحاكم الى الحرب ويجبي منهُ الضريبة اثر الضريبة فكيف اذن توجد الحرية بوجود هذه الحالة السياسية

اعترض اصحاب هذه الحرية الخيالية على وجود الحاكمية في الدولة لان وجودها يمنع افراد الرعية من التمتع بهذه الحرية المطلقة فهم يطلبون ان يكون لكلّ الحرية التامة في اجراء ما يريدهُ ولا يجوز لاحد ان يعارضهُ في الحصول على رغائبهِ — وهذه الحرية التي يتشدقون تشبهُ الحرية التي يدعو اليها دعاة الفوضى اي الذين ينكرون وجود السلطة الحاكمة القاهرة وتشبهُ ايضاً الحرية التي قال بها اصحاب مذهب «العقد الاجتماعي». قال اصحاب هذا الرأي ان الناس كانوا قبلما وجدت الحكومات والدول متمتعين بالحرية المطلقة ثم تنازلوا للحاكم الاعلى عن بعض حريتهم في نظير محافظتهِ على حقوقهم ومنع الغير من الاعتداء عليهم. والذي دعا الى انتشار هذا الرأي هو مغالاة حكام القرنين السابع عشر والثامن عشر في الاستئثار بالسلطة والاستبداد بالرعية فقام العلماء في وجوههم وذهبوا الى ان قوة الحاكم مستمدة من الشعب على حد الرأي السابق

والذي يظهر من البحث ان الحرية الخيالية يستحيل وجودها او تصورها الاّ لشخص

---

(١) استعنت في كتابة هذه المقالة بكتاب مبادئ العلم السياسي تأليف الاستاذ بكوت مدرس العلوم السياسية في مدرسة جنز بولاية مونتريال في اميركا

يفترض انهُ ذو قوة مطلقة يستطيع ان ينال بها كل ما يطلبهُ اما اصحاب هذا الرأي فيقولون ان الحرية تكسب كل شخص حقًّا مطلقًا في نيل كل ما تتوق نفسهُ اليهِ . فكيف يمكن تصور هذه الحرية اذا اتحد المطلوب وتعدد الطلاب فقد يوجد شيء محبوب يتوق اليهِ عدد كبير من الناس في وقت واحد فاذا رام كل منهم نيلهُ لا يتسنى ذلك لجميعهم فينتهي بهم الامر الى الخصومة وينالهُ في آخر الامر اقواهم

وغاية ما يمكن لكل فرد ان ينالهُ من الحرية في افعالهِ بوجه الحق هو ان يكون حرًّا مطلقًا في جميع الافعال التي لا تمس حرية غيرهِ . وليس في هذه الحرية مخالفة لحرية الغير وقد عرفها الثوريون الفرنسيون في منشورهم الذي اصدروهُ عام ١٨٧٩ كما يأتي « الحرية هي القوة التي تمكن صاحبها من مباشرة اي فعل لا يضر الغير » وعرفها سبنسر بقولهِ ان « كل امرىء حرّ ان يباشر اي فعل يريد مباشرتهُ على شرط ان لا يتعدى بذلك على حرية اي امرىء اخر » . هذه الحرية الشرعية لا تنافي الحاكمية بل لا يمكن تصورها او وجودها الاَّ مع الحاكمية ولا توجد الاَّ اذا ايَّدها الحاكم الاعلى فانها ما دامت تخول صاحبها التمتع بحقوق معروفة معينة بشرط ان لا ينافي تمتعهُ بها حقوق غيرهِ فلا بد من وجود سلطة عالية تحدد حقوق كل شخص وتتولى المحافظة على بقاء تلك الحدود فتمنع كل احد من التعرض لحقوق غيرهِ في اثناء تمتعهِ بحقوقهِ وبذلك توجد الحرية الشرعية بين الافراد بفعل الحكومة او بفعل اللوازم . وقد اطلقوا على هذا النوع من الحرية اسم « الحرية المدنية »

ينتج من هذا ان من اهم وظائف الحكومة ضمان الحرية الشخصية ومنع الافراد من التعرض لحرية غيرهم على انهُ لا يلزمها قصر سلطتها على ذلك المنع

وقد ذهب كثير من الكتاب الى ان وظيفة الحكومة يجب ان تكون مقصورة على ذلك وانهُ لا يجوز لها ان تتعرض لحرية الفرد بل تقصر عملها على منع تعرض الواحد لحرية غيرهِ وهم يخطئون الحكومة مثلاً في اكراهها الفرد على تعليم ابنائهِ وزرع ارضهِ بطريقة مخصوصة تعينها لهُ ووضع قواعد تحتم اتباعها على اصحاب المعامل في استخدامهم العمال والزامهم ايام بكافأة العامل الذي يفقد عضواً من اعضائهِ في اثناء العمل . وقد قالوا ان الحكومة يجب ان تصرف همها الى المحافظة على حرية الفرد وتعمل كل ما يلزم لذلك . فهم يبررون وجود الجيش واقامة الحصون وبناء الاساطيل لمنع تعرض الاجنبي لحريتنا الوطني ويبررون ايضاً وجود البوليس والمحاكم الجنائية والمدنية على انواعها . ومنهم من يتوسع فيبرر الحكومة في اي

عمل تعمله وان كان فيه اخلال بمبدإ الحرية اذا كانت ترى في عملها نفعاً للفرد او للشعب

وعند اكتساب السياسيين نوع من الحرية غير الحرية الخيالية والحرية المدنية وهو الحرية الوطنية اي استقلال الامة فاذا قيل مثلاً ان اليونان فازوا حريتهم الوطنية في حرب ١٨٢١ فالمقصود انهم اصبحوا من ذلك الحين دولة مستقلة تحكم نفسها بنفسها وبناء عليه يقال ان الشعب اليوناني فقد حريته لانهُ فقد استقلالهُ . ونوع آخر وهو « الحرية الدستورية » اي ان يحكم الشعب حكومة ينتخبها الشعب وتكون مسؤولة لديه كما في الحالة في الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا

ويجدر بنا في هذا المقام ان نذكر الفرق بين الدولة والحكومة فالدولة هي مجموع من الناس يقطنون بقعة معينة من الارض تحكمهم الاكثرية منهم او يحكمهم شخص واحد او عدد من الاشخاص وتكون ارادة هؤلاء متغلبة على سائر المجموع بما يملكونهُ من القوة الحاكمة . فقوام الدولة اذن امران هما الامر والطاعة فحيث يوجد قوة تأمر وقوم يطيع توجد الدولة . اما الحكومة فهي كناية عن الشخص او الاشخاص الذين ولُّوا القوة الحاكمة . وبناء على ما تقدم فكل فرد من الشعب يعتبر عضواً من الدولة ولا يعتبر عضواً من الحكومة

ثبت مما تقدم ان الحكومة هي المسؤولة عن المحافظة على الحرية المدنية بما تسنهُ من الشرائع فاذا كانت الحكومة شخصاً مستبداً ظالماً فقد يعبث بحرية الافراد وحقوقهم على حسب هواهُ . اما الحكومات الدستورية فتختلف فيها ضمان الحرية الشخصية باختلاف نوع الدستور الذي يعين نوع الحكومة ويوزع اعمالها على هيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية . واحسن البلاد ضماناً للحرية الشخصية هي البلاد التي يكون فيها تعديل الدستور صعباً لان ضمان الحرية الشخصية من مقتضيات الدستور فاذا كان تعديلهُ سهلاً سهل العبث بحقوق الافراد . واصعب الدساتير تعديلاً دستور الولايات المتحدة اذ يجب ان يطلب التعديل ثلثا الولايات او ثلثا مجلس النواب ليجوز النظر فيه . اما في بلاد الانكليز مثلاً فللبرلمان ان يعدل الدستور في اي اجتماع من اجتماعاته القانونية

فبناء على ذلك يكون نظام الحكومة في اميركا ابعث على ضمان الحرية الشخصية وسائر مبادئ الدستور من نظام سائر الحكومات . وقد انتشرت الحرية في تلك البلاد انتشاراً عظيماً لا تضارعهُ فيهِ بلاد اخرى من بلاد الله

ولا بد من معرفة العلاقة بين الفرد والدولة او الهيئة العمومية لمعرفة السيطرة التي

يسوغ للحكومة ان تباشرها مع افراد الامة — فقد ذهب القائلون « بالعقد الاجتماعي » ان الفرد يشغل في الهيئة العمومية مركزاً مستقلاً وان جميع الافراد تعاقدوا على تسليم امرهم الى الحاكم مقابل محافظته على حريتهم بمنع تعدي الفرد على اخيه وبذلك تكون سيطرة الحكومة مقصورة على هذا العمل اي منع التعدي . وهذا المذهب كان لهُ شأن عند علماء القرن الثامن عشر ولكن بطل القول به بعد ذلك . وذهب بعض الكتاب السياسيين الى ان العلاقة بين الفرد والدولة علاقة طبيعية متينة وشبهوها بعلاقة اعضاء الجسم بالجسم فكما انهُ لا يمكن وجود اليد منفصلة عن الجسم فكذلك لا يمكن ان يعيش الفرد منفصلاً عن الدولة وان الدولة وان تكن قد ترقى نظامها مع مرور الزمان فقد وجدت منذ وجود الانسان بصورة اخط من صورتها الحاضرة . فقد اعتبروا القبيلة والعشيرة دولة في اول نشوئها لان قوام الدولة وهو الامر والطاعة وجد في القبيلة فكانت الحاكمية محصورة في زعيم يأمر ويطاع وقالوا ان الدولة والفرد شيء واحد لا يمكن فصلهما مطلقاً وسموا هذا المذهب مذهب الدولة العضوي . وعلى مقتضى هذا المذهب تنمو الدولة نمواً متواصلاً كما ينمو الجسم الحي وهذا النمو المتواصل يؤدي الى ترقي النظام الاجتماعي . والذي ارادهُ اصحاب هذا القول هو مجرد التمثيل بين الدولة والحي لا ان الدولة تشبهُ الحي من جميع الوجوه لان الجسم الحي ينمو نمواً اضطرارياً والدولة تنمو نمواً اختيارياً اي ان لإرادة الافراد تأثيراً في ترقية الدولة فتنمو بمحض ارادة الافراد المكونة منهم . واما النبات والحيوان فينموان نمواً كرهياً طبيعياً ولا يد لهما فيما يمكن من امر هذا المذهب فانهُ اعان على اضعاف مذهب العقد الاجتماعي الذي يجعل الفرد مستقلاً عن الدولة ويحصر سلطة الحكومة ويحددها فيمنع نمو الدولة وزيادة قوتها وصوّر الدولة والافراد جسماً حياً متضامناً مرتبطاً بعمل للنفع العام . وهذا التمثيل وان كان ناقصاً من بعض الوجوه كما تقدم فانهُ تمثيل مفيد يدل على ان الفرد قد تحتم عليهِ المصلحة العامة تحمل الخسارة الشخصية كما ان اليد قد تفنى في سبيل المدافعة عن الرأس او عن القلب . واذا اعتقد الافراد بهذا المذهب سهل عليهم طاعة القوانين التي يسنها الحاكم الاعلى ويظهر انها منافية لحرية الفرد لانهم يرون عند ذلك ان القانون انما يعمل للعموم لا للفرد وان المصلحة الخاصة يجب ان يتغاضى عنها اذا اعترضت المصلحة العامة . واما اذا تقوى مذهب الاستقلال الفردي في النفوس فيؤدي الى عدم احترام السلطة وفقدان الوطنية ووقوف الدولة المؤلفة من الافراد عن النمو . ثم اذا ضعفت الدولة ضعف الفرد وهذا حال الدول الضعيفة لا هي سعيدة

ولا الفرد فيها سعيد وان الاحوال المشاهدة تميل بنا كل الميل الى قبول المذهب العضوي وهو في نفوس اهل الوطن — كل هذا يدل على ان الجهل في حب الذات يؤدي الى ضرر عظيم وما اشد سريان هذا الجهل في الشرق الذي نسي اهلهُ انفسهم وتكالبوا على حبها فذهب تكالبهم ادراج الرياح وضرب عليهم وعلى دولهم المذلة والمسكنة الى ان يتغيروا عن هذه الحالة المشؤومة

ومن المحال وجود جمعية في الدنيا يكون اساسها مذهب الاستقلال الفردي وكل جمعية تشاء النجاح في نيل غرضها ينبغي لاعضائها ان يندمجوا فيها وينسوا اشخاصهم النسيان الذي تقتضيه اغراض الجمعية فاذا عرض احدهم مطلباً وجب ان يؤيدهُ بالقيام العامة التي تنجم عنهُ ويتجرد عن الهوى النفسي كل التجرد . بهذه الطريقة تنجح الجمعيات سواء كانت سياسية او اجتماعية ولا تقوم قائمة لجمعية بشرية اذا جعلت الانانية اساساً لها لانهُ يستحيل ان تتفق مطالب الافراد الشخصية ولذلك ترى البلاد التي فشا فيها مذهب الاستقلال الفردي بسبب عدم الثقة بالحكومات لا ينجح فيها عمل مشترك . فكم من جمعية نشأت والتحمس متبث في صدور اعضائها في اول الامر ثم ما عتمت ان تضاربت اراؤهم وتصادمت مصالحهم ولا مصلحة عامة تجمعهم فانحلت جمعيتهم وذهبت مساعي افاضلهم هباءً منثوراً

نزل الشرق المسكين اكثر من كل بلد غيره في هذه المهواة فضاعت آثار الوطنية فيه وماتت المصالح العامة ويئس الناس من القيام باية حركة عمومية في دفع مغرم او جر مغنم . كل هذا ناجم عن تعاقب الظالمين الغاشمين على امره والسعي وراء منافعهم الخاصة وقتل الوطنية وابادة الوحدة فكلما قامت حركة عامة اخمدوا انفاسها واطفأوا نارها خوفاً على مصالحهم الذاتية فرسخ في اذهان الناس على تعادي الاجيال ان لا فائدة من اية وحدة عامة يقصد بها النفع العام وقد اسسوا في حالة لا يفهمون معها معنى الفاظ الوطنية والقومية والمصلحة العامة الا بما يشاهدونهُ من آثارها في بلاد الغرب الراقية وحتى ان بعضهم تعفوا عن مقاومة دولهم المحتلة فترى بعض الدول الشرقية تستبد وتحكم برعاياها المستضعفين وهم مكتوفو الايدي يقبلون ظلها صاغرين ولو اوتوا شيئاً من الروح الوطنية لامكنهم تقويض دعائم حكامهم ونهج حياة جديدة في هذه الدنيا تقلل من بؤسهم وتزيد من سعادتهم . ولعل امة اليابان تكون مثالاً لامم الشرق فينهجوا نهجها ويسيروا في ميدان الحياة بعد هذا الهجوع الطويل

خليل يعقوب الخوري